اللغة والدستور

دراسة في موقف الدساتير العربية من اللغة

د/ عمرو مدكور

جامعة قطر

المقدمة

الدستور هو مجموعة المواد الأساسية التي تعمل على تحديد هوية الدولة؛ ماهيتها، وإدارتها، واقتصادها، وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تحكم العقد الاجتماعي الذي يُمثّل علاقة المواطنين بالدولة والأرض والثقافة والمجتمع ككل، إنه عنوان الدولة، والحاكم الأعلى لتشريعاتها، وتطلعاتها، إنه الإطار الذي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشؤون الداخلية والخارجية. وتحدد بعض الدول لغتها الرسمية في دستورها؛ فاللغة لسان الأمة تحفظ تراثها، وتعبر عن واقعها وتطلعاتها، بها يتواصل أبناء المجتمع، ويفكرون وينتجون، ومن خلالها تتراكم خبراتهم، ويشاركون في المنجز الحضاري الإنساني، وبها يتميزون عن المجتمعات اللغوية الأخرى.

وتحاول الدراسة أن تجيب عن التساؤل: ما موقف الدساتير العربية من اللغة العربية؟ وبذلك يحاول البحث تحديد مكانة اللغة الرسمية في الدساتير العربية، مقارنة فيما بينها، ومقارنة مع دساتير الدول غير العربية، وينقسم البحث إلى النقاط الآتية:

١- الدستور والهوية: وعرض فيه لمفهوم الهوية، ومقومات الهوية في الدستور؛ الدين والعِرق والثقافة والتاريخ المشترك واللغة.

٢- اللغة الرسمية واللغة القومية: وعرض لموقف الدساتير العربية من اللغة الرسمية والقومية.

٣- مؤشرات التخطيط اللغوي في الدساتير العربية.

ويصل في الختام إلى مجموعة من النتائج، ويتبع البحثَ ملحقٌ بتصيف موقف الدساتير العربية من اللغة.

١- الدستور والهوية.

إذا كان الدستور –كما سبق القول- الموادَّ الأساسية التي تعمل على تحديد هوية الدولة؛ ماهيتها، وإدارتها واقتصادها، وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تحكم العقد الاجتماعي فيها، فما الهوية؟ وما مقوماتها؟

١-١- مفهوم الهوية.

الهوية: "حقيقة الشيء، أو الشخص التي تميزه عن غيره"[١]، وهي مصدر صناعي من (هو)، وفي الأصل أداة الربط عند الفلاسفة بين المحمول والموضوع في جوهره، كأن نقول (زيد هو إنسان)، ومن هنا صار مرادفًا للوجود، يقول الفارابي: "هوية الشيء وعينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كلٌّ واحد، وقولنا إنه هو إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك"[٢]. والهوية: "الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق"[٣]. ومن هنا كان المعنى المستخدم حقيقة الشيء (الشخص/ الوطن/ الدولة/ الأمة)، وهذه الحقيقة تجعله هو لا غيره؛ فيتميز عن الآخر.

وعلينا ألا نخلط بين الضمير (هو) المشير إلى الآخر الغائب في مقابل (أنا) في حديثنا عن الأنا والآخر المغاير ثقافيًا أو دينيًا... علينا ألا نخلط بين هذا الضمير وبين ضمير الفصل –نحويًا- المستخدم –فلسفيًا- في الربط بين المحمول والموضوع لتأكيد الإسناد؛ ليدل على أن المحمول هو عين الموضوع، أو أن الموضوع هو عين المحمول، لا مغايرًا له من هنا يأتي مصطلح (الهُويَّة) لا من (هو) ضمير الغائب، وإن كان حسن حنفي يرى أن الهوية تثبت الآخر قبل أن تثبت الأنا، ويربط بين الاستخدامين (ضمير الفصل) وضمير (الغائب)[٤]، ولكن وإن كان الضمير واحدًا (هو) إلا أن الاستخدامين مختلفان، صحيح أن الهوية تثبت الآخر، إلا أنها تثبته إثباتًا سالبًا؛ فإثبات الهوية يعود إلى الأنا، ومن محددات الأنا مغايرته الآخر، كما أن الهوية المقصودة هنا وإن كانت في جوهرها تجمع خصائص مفردة إلا أن مقصود بحثنا الحديث عن هوية المجموع/ الجماعة/ القوم/ الأمة، لا الهوية الفردية في مقابل الفرد الآخر.

وهو ما يدعونا إلى الحديث عن المميزات التي تميز (الهو) الذي يتمثل في القوم أو الجماعة من غيره، أي الماهيات؛ فما هي مميزات/ مقومات الشيء التي تميزه من غيره، أو بالعبارة المنطقية ما هي الخصائص الجوهرية التي تجعله هو هو لا غيره، وهنا يكون الحديث عن الماهيات، والتي يمكن أن نعبر عنها جوازًا بخصائص الهوية أو عناصرها ومقومات الشيء التي تجعله هو هو

---

[١] المعجم الوسيط، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ، (ه و)
[٢] التعليقات، الفارابي، مطبعة المعارف، حيدر آباد، الهند ١٣٤٦ه، وانظر المعجم الفلسفي، جميل صليبي، ص ١٢٩٩.
[٣] التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص٢٥٧
[٤] اللغة والهوية، مجموعة من المؤلفين، ص ١٨٥.

لا غيره، ونقف هنا أمام اللغة والثقافة والجنس والقومية والأرض هذه العناصر/ الماهيات المتداخلة التي تعمل على تشكيل الـ(هو)/ الهوية. ويفرق بعض الاجتماعيين بين أربعة أنواع من الهويات وهي: الهوية الشخصية أو مفهوم الذات عند الفرد، والهوية المعبَّر عنها في اللغة والاتصال بالآخرين، والهوية العلائقية، والهوية المشتركة التي تعرف للجماعات[1]. ويعمل البحث في إطار الأخيرة وهي هوية الجماعة لا الفرد، وإن كانت الهوية الفردية كما تُتصور أساس الانتماء إلى هوية جماعية، هذا هو المتخيل تاريخيًا، لكن واقعيًا عندما يبدأ الطفل في النمو فإن إدراكه الاجتماعي للعلاقات والأقارب والملاصقين له يعمل على تشكيل هويته الاجتماعية بحيث ينتسب إلى جماعة معينة، وهنا تصبح البداية من الهوية الجماعية إلى تشكيل الهوية الفردية لصهرها داخل هوية جماعة ما، وما اللعب والأنشطة المبكرة للطفل، وثم المدرسة وطائفة الجيران والأصدقاء والأقارب إلا دوائر تعمل على تنمية هذه الهوية.

ويود البحث هنا أن يفتش عن تحققات الهوية كما حاولت الدساتير العربية وغيرها رسمها فلا يغرق في الفلسفية إلا بقدر ما يضيء مسألة المفهوم والمقومات؛ لذلك سنحاول البحث في دساتير الدول العربية، أذكَرَتْ مقومات للهوية أم لا؟

١-٢- مقومات الهوية:

أيبدو سهلاً تحديد الهوية في الواقع المعاش؟ هل الهوية أمر نمطي ثابت؟ أم أنه متحرك ديناميكي وربما متغيِّر؟ إن الأحداث الفردية البسيطة تحاول وضع إجابات لهذه الأسئلة؛ فمثلاً الأمريكي من أصل مصري في موقف ما قد يحدد هويته بأنه أمريكي، وفي وقت أو موقف أو مكان آخر قد يحدِّد هويتَه بأنه مصري أو أمريكي بناء على تداخلات اللحظة والحدث؛ فأحمد زويل عرَّف نفسه ساعة الحصول على جائزة نوبل بأنه أمريكي مصري، وقد يُحَدِّد الآخرون هويتَك بناء على سلوك تقوم به ، فتوصف بأنك أمريكيٌّ أو مصريٌّ، بل من بقعة مصرية معينة، على المستوى الجغرافي والإقليمي، وقد تُحَّدد هويتك على أنك مسلم أو عربي إذا وقع حدث ما في فرنسا أو أمريكا، إن اختلاف تحديد الهوية في الأمثلة السابقة يؤثر فيه الشخص كما في حالة أحمد زويل، أو الحدث والعلاقات السياسية والإعلام كما في حالة حدث إرهابي، وتبرز في هذه التحديدات مقومات مختلفة للهوية كالإقليم (مصر/ أمريكا) في حالة د/ زويل، والدين واللغة في حالة أخرى.

[1] اللغة والهوية، جون جوزيف، ترجمة عبد النور الخرافي، عالم المعرفة، الكويت، ع ٣٤٢، أغسطس ٢٠٠٧، ص ١٠٥.

إن الهوية ليست أمرًا محدَّدًا أو واضحًا كما نعتقد للوهلة الأولى، إنه أمر متداخل يخضع لعوامل الزمان والمكان وخصوصية الموقف، وإذا كان هذا التداخل في المواقف الحياتية البسيطة، فما بالنا بمحاولة تحديد هوية دولة مدنية حديثة تتقاطع فيها عناصر التجاذب وعناصر التنافر، فقد تتغلب قومية على قوميات أخرى أو لغة أو دين وقد تتعايش وربما تتصارع، كما قد تتنوع العرقيات. إن نظرة إلى واقع المجتمعات المفتوحة المتشابكة تاريخيًا تومئ إلى مدى الصعوبة في تحديد الهوية، ففي عالمنا العربي على سبيل المثال وقعت كثير من الهجرات والتداخلات والصراعات، والتحالفات والتزاوج الأمر الذي يجعلنا لا نستطيع بسهولة القول بالنقاء العرقي بصورة عامة.

إذا كان الإمساك بمفهوم الهوية -الذي يعد في أبسط صوره الانتماء أي كما يريد المتحدث أن يراه الآخرون- ممكنًا، فإن الحديث عن ثبات الهوية وتحققها أمر شديد الصعوبة؛ فمتى نُحدِّد هويتنا بصورة ترتكز على الهوية الإقليمية، أو الثقافية أو العرقية أو اللغوية، " وعلى الرغم من الاعتقاد الراسخ في معادلة (لغة واحدة= ثقافة واحدة)، فإن هناك من يزعمون لأنفسهم الانتماء إلى أكثر من هوية واحدة في الوقت نفسه"[1]. إلا أننا نستطيع أن نحدد مقومات الهوية، وهي المقومات التي تتجاذب أطراف الهوية فيميل الفرد وربما المجتمع –ويتبعه في ذلك دستور الدولة المعبر عن المجتمع- إلى استخدام هذه المقومات أو بعضها بإزاء الأحداث المتغايرة.

١-٢-١- الدين.

يعد الدين مقومًا أساسيًا من مقومات الهوية في مقابل الأديان المختلفة، لكنه بالطبع قد يكون أساسًا لدى طائفة وخاصة في حالة الأقليات، وربما في حالة المحاصصة الطائفية (لبنان والعراق نموذجًا)، كما يعد مقومًا في التمايز في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المسيحيون في مصر)، لكن الدين قد لا يكون مقومًا أساسيًا لهوية الفرد في بعض المجتمعات (بريطانيا)، لكنه مقوم أساسي لقيام دول (اليهودية)، بل إن المذهب ربما يمثل أحد التحيزات التي تعتمد الهوية الدينية (الطوائف في الديانة الواحدة). والطائفة تجمع اجتماعي ديني، يعتد بالانتماء إلى مذهب ما، وعلينا أن نلاحظ الفرق بين الطائفة والطائفية، عمومًا فإن الدين في مجمله يمثل أحد أهم مقومات الهوية، أما الطائفية فهوية متحزبة، قد تؤدي إلى تفتيت المجتمع في بعض صورها التي تتسم بالمغالاة والاستبدال؛ استبدال الطائفة بالوطن/ الأمة/ الدين.

[1] اللغة والثقافة، كلير كرامش، ص ١١٤.

١-٢-٢- العرق.

تتمثل كثير من الهُوِّيَّات في العالم الحالي في القومية العرقية، وهو ما نلاحظه في بعض الحالات داخل الوطن العربي، فهناك العشيرة والقبيلة، وتعتمد على رابطة الدم والقرابة، وما يتبعها من عادات وتقاليد متوارثة، وهو ما يظهر في دول الخليج والعراق وسوريا والأردن وبعض مناطق مصر، كالصف والصعيد ومرسى مطروح، وهناك الإثنيات تمثل ما هو أكبر من القبيلة كالنوبيين، وقد تعيق هذه الانتماءات الهوية الأعم داخل الدولة الحديثة، فالوطن العربي "كيان مركب... تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية"[١].فاللغة تُمثِّل (الهوية العربية)، والدين يُمثِّل (الهوية الإسلامية)، وإذا نظرنا إلى العرق وجدنا أعراقًا مختلفة، إن الدولة الحديثة في أوربا -بمفاهيمها وبعقدها الاجتماعي- عملت على صياغة هوية بديلة معتمدة على اللغة، وحاولت بقوتها الاستعمارية في القرن العشرين أن تقيم مفهومًا مشابهًا له في الوطن العربي، فأقامت حدودًا لا تعبر عن امتداد العرق والقبيلة أو العشيرة فالتداخل في الوطن العربي كبير، والشعور الطبيعي بالامتداد الطبيعي يقف بإزاء مفهوم الوطنية الضيقة، فالامتداد قد يكون للعشيرة والقبيلة، أو للدين، أو للإقليم، وربما للتاريخ والثقافة المشتركة، إن هذا التداخل بين هذه العوامل يوجز مشكلة الهوية والانتماء عند العربي.

١-٢-٣- الثقافة.

الثقافة واحدة من أهم مقومات الهوية، ولكن ما الثقافة؟ وفيم تتمثل؟ الثقافة كلمة/ شائعة الاستخدام بين الخواص والعوام، وأحد المصطلحات الأساسية في العلوم الاجتماعية، ولتداخل استخدامها كونها كلمة في المعجم اللغوي العام، وكونها مصطلحًا شائع الاستعمال في العلوم الإنسانية، كما أن شيوعها في تراكيب تعود إلى نظرات أو علوم أو رُؤَىً متعددة الاتجاهات[٢]، جعلها عصية على التحديد، فهي حركية وربما غير قابلة للضبط، ليعرفها الباحث تعريفًا دقيقًا غير قابل للاختلاف.

---

[١] الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مجموعة من المؤلفين، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣م، ط١، ص ١٥٤.

[٢] من أمثلة هذه التراكيب اللغوية والمصطلحية: الثقافة التراثية/ الجماهيرية/ الشعبية/ القومية/ المحلية/ العابرة للقومية/ الاستهلال/ المادية/ البصرية، التنوع الثقافي، والتعددية الثقافية، والتنشئة الثقافية، المشهد الثقافي، الإمبريالية الثقافية، السياحة الثقافية، وكذلك علم النفس الثقافي، والتاريخ الثقافي، والجغرافيا الثقافية، والتطور الثقافي، والحروب الثقافية.

والجذر اللغوي (ث ق ف) جذر سامي مشترك، يدل في الساميات على جعل الشيء قويًا وصلبًا، وعلى الإلحاح في طلب الشيء، و ينص المعجم الكبير على معنيَيْ (تقويم العِوَج، والحذق والفهم) للجذر العربي١، ويقول ابن فارس إنّ المعنى الذي ينتظم المادة هو (إقامة دَرْءِ الشيء٢)،

ونجد الفعل (ثَقِفَ- يَثْقَف، وثَقُف- يَثْقُفُ) الرجلُ: صار حاذقًا خفيفًا فَطِنًا فَهمًا، وثقَّفَ الرُّمْحَ: سوَّاه وقوَّمَه، والثِّقاف: أداة يُقوَّم بها المعوَّج من الرِّماح والسيوف٣. وهنا يظهر المعنى الحديث "ثقَّف الإنسانَ: أدَّبه وهذَّبه وعلَّمه"٤.

ولقد وقعت على استخدام قديم للفعل (ثَقِفَ) به دلالة الفهم والمعرفة ففي الأغاني ورد في ذكر ثقيف "كان قسي مقيما باليمن فضاق عليه موضعه... فأتى الطائف... فانتهى إلى الظرب العدواني... فوجده نائما تحت شجرة فأيقظه، وقال من أنت؟ قال: أنا الظرب. قال علي ألية إن لم أقتلك أو تحالفني وتزوجني ابنتك... وانصرف الظرب وقسي معه، فلقيه ابنه عامر بن الظرب، فقال: من هذا معك يا أبت؟ فقص قصته، قال عامر: لله أبوه لقد ثقف أمره فسمي يومئذ ثقيف٥"، والمعنى (صلح أمره، أو علا)، وهنا نلاحظ انتقال المعنى من الحسي (ثقف السيف وإصلاح المعوج) إلى (ثقف الحال وارتقاء المكانة)، وفي صحيح البخاري في حديث الهجرة في وصف عبد الله بن أبي بكر، "وهو غُلَامٌ شَابٌّ، ثَقِفٌ لَقِنٌ"٦،ويظهر معنى التأديب والحِذْق في قول ابن دريد (ت٣١٢هـ): "ثَقِفْتُ الشيءَ أثقَفه ثَقافةً وثُقوفةً، إذا حَذَقتَه"٧.وهو الاستخدام الذي عدَّه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) مجازًا في الأساس: "ومن المجاز: أدبه وثقفه... وهل تهذبت وتثقفت إلاّ على يدك"٨،وتبدو دلالة الصقل والتهذيب واضحة في المادة اللغوية سواء أكان للأشياء المادية أم للمعنويات، واستخدم ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ)(ثقافة) في تعليقه على قدرة الشاعر وإتقانه بنية القصيدة وبسط المعنى: "ولولا ثقافة الشاعر ومراعاته إياه لما تمكن له هذا التمكن"٩،كما استخدمها الصفدي (ت ٧٦٤هـ) مصطلحًا؛ إذ وضع عنوانًا جانبيًّا هو

---

١ المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، ث ق ف.
٢ مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، (ث ، ق ،ف) ، ١/ ٢٨٢.
٣ المعجم الكبير، ث ق ف.
٤ السابق ث ف ق.
٥ الأغاني، أبو فرج الأصفهاني، ٣٠٠/٤.
٦ صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٥٨/٥
٧ الجمهرة، ابن دريد، ث ق ف.
٨ الأساس، الزمخشري، ث ق ف.
٩ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ١/ ١٣٠.

(ثقافة الكاتب) ضَمَّنَه ما يحتاج إليه الكاتب من أدوات تنمِّي ثقافته مثل حفظ القرآن الكريم ومعرفة اللغة نحوًا وصرفًا وبيانًا والتفسير والحديث والشعر و...[1]، وفي العصر الحديث استخدمها سلامة موسى مصطلحًا مقابلاً لـ (culture)[2].

ويمكننا أن نضع الثقافة في مقابل الطبيعة، فهي تشير إلى كل ما ينمو بعد الصقل[3]. وتتألف (الثقافة) من أنماط فكرية وقيم ومعتقدات شائعة بين مجموعة من الأفراد، وقد تتجسد هذه الرؤى والمعتقدات في نتاج من صنع الإنسان؛ ولذلك تنتقل عبر الأجيال، فهي نتاج نشاط إنساني، وتميز جماعة عن غيرها؛ لذلك فهي مرتبطة بالهوية التي قد تكون هوية/ ثقافة أمة، أو جماعة إثنية [4]، وعلى الرغم من خصوصية ثقافة تلك الجماعة إلا أنها تتداخل مع المجموعات الأخرى، إذ يتعاورها الخاص والعام.

وقد نرتضي تعريف المصطلح كما أورده المعجم الكبير إذ قال: "الثقافة Culture: كلُّ ما فيه تنوير للذهن وتهذيب للذوق، وتنمية لملكة النقد والحُكْم لدى الفرد والمجتمع، وتشمل المعارف والمعتقدات والفن والأخلاق وجميع القدرات التي يُسهم بها الفرد في مجتمعه. ولها طرق ونماذج عملية وفكرية وروحية، وتنتقل من جيل إلى جيل، ولكل جيل ثقافته التي استمدها من الماضي، وأضاف إليها ما أضاف من الحاضر، وهي عنوان المجتمعات البشرية. ويفرق بينها وبين الحضارة على أساس أنها تَنْصَبُّ على الجوانب الروحية في حين أن الحضارة ذات طابع مادي، غير أن الاستعمال المعاصر يكاد يسوي بين المصطلحين"[5].

---

١ نُصْرَة الثائر على المثل السَّائر، الصفدي، تحقيق: محمَّد علي سُلطاني، مجمَّع اللُّغة العربيَّة، دمشق، ١٩٧٢م، ص ٧.

[2] الحضارة-الثقافة-المدنية: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، نصر محمد عارف، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٤م، ص.١٧١، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات، عبد الرزاق الدواي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ط١/ ٢٠١٣م، ص ٢١، لعل الباحث يعمل على دراسة الجذر ثقافة في اللغة العربية، وتطور استخدامه.

٣اللغة والثقافة، ص ١٧.

[4] مدخل إلى سوسيولجيا الثقافة، ديفد إنجلز، ص ١٥. ومفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، طوني بينيت، ص ٢٢٥.

[5] المعجم الكبير، ث ق ف.

ولا شك في أن الثقافة مقوِّم أساسي من مقومات الهوية، بل يُستخدم تركيب (الهوية الثقافية) ويراد به مفهوم (الهوية) على إطلاقه، ولكن علينا أن نفرق بين المصطلح المفرد (الهوية)، والمركب (الهوية الثقافية)، فإننا قد نرى زوايا مختلفة للهوية؛ كالهوية اللغوية والدينية والعرقية، وهنا يقصد بمصطلح (الهوية الثقافية)مجموع "المقومات والعناصر الثقافية التي تسمح بالتعرف على الانتماء الثقافي لشخص ما أو لمجموعة بشرية معينة، كما يحيل إلى الوعي الضمني أو الصريح بالانتماء إلى جماعة بشرية معينة، تعيش في فضاء جغرافي محدد، ولها تراث ثقافي متميِّز، يشمل تاريخًا مشتركًا وعادات وتقاليد وتطلعات مستقبلية"[1]. وهذا الوعي الضمني بالانتماء يُرَبَّى، وإن كان لا يصنع، إلا أنه يبقى أحد أهم مقومات الانتماء لدى الفرد وتحديد الهوية لدى الجماعة. ومتى كان هذا المقوِّم الثقافي ذا نواة صلبة فإنه قادر على التحديد الثقافي للمجموع، وفي الوقت نفسه قابل لاستلهام آمال الأفراد والمجتمع للتعبير عن رؤاهم المستقبلية وتطلعاتهم.

١-٢-٤- التاريخ المشترك.

إن التاريخ المشترك لأمة ما يعمل على تأكيد عوامل التوحد، ونفي عوامل التشتت في مقابلة الآخر والتميز عنه، وهذا التاريخ ليس مجرد أحداث ووقائع سياسية أو عسكرية، إنه تاريخ سياسي وعسكري في الجانب المدرسي التقليدي، إلا أن الأكثر تأثيرًا في الهوية هو هذا التاريخ العلمي والثقافي والمعرفي بوجه عام، هو هذا التاريخ الذي يعمل على بناء أسس لرؤية مشتركة قابلة للتطور للتعاطي مع المستقبل، هو أحداث إيجابة وسلبية تختزن في العقل الجمعي للأمة وتظهر بقوة في وقت الأزمات تحفظها من التشتت والضياع.

ولا ينفصل تاريخ أمة ما عن جغرافية معينة، فأحداث التاريخ السياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية وقعت في أماكن محدَّدة فلا تنفصل عن جغرافيتها، من هنا يمثل المكان قيمة أساسية تتكامل مع أحداث زمانية معينة، إذ يعمل الوعي الجمعي بوحدة التاريخ على تقوية الشعور بالاندماج أو الترابط التاريخي بين أصحاب التاريخ الواحد.

١-٢-٥- اللغة.

أخَّر البحثُ اللغة بعد المقومات السابقة لا لهامشيَّةِ دورها ومكانتها في تحديد الهوية والانتماء، وإنما لكونها حاملة لكل المقومات السابقة؛ فهي وسيلة الدين بقيمه وتعاليمه وعباداته، وإذا كانت الأعراق متميزة بالنسب وصلة الدم،

[1] في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات، عبد الرزاق الدواي، ص ١٤٥.

فإننا عند بحثنا عن أصغر وحدة عرقية وهي الأسرة لا نتخيلها في الماضي – وليس في العصر الحديث- إلا منصهرة في لغة واحدة غالبًا، تلقي فيها مشاعرها وأفكارها، وإن كانت حالات التزاوج بين مختلفي اللغات واردة بقِلَّةٍ، لا كما نرصده في العصر الحالي مع العولمة والتواصل بصورة أشدّ. أما الثقافة وما تحمله من قيم وعادات فإنها تنتقل داخل الجيل الواحد وعبر الأجيال المختلفة بواسطة اللغة؛ وما الحِكم والأمثال والحكايات والقصص الشعبية والخرافية إلا مضامين ثقافية تُنْقَل لغويًّا. وأما التاريخ المشترك الذي عاشه جيل جماعة ذات هُوِّيّة ما، فإن اللغة شفهية كانت أو كتابية هي ناقلة تلك الأحداث للأجيال المختلفة. ويمكننا القول: إن اللغة حاملة للمقومات الأربعة السابقة (الدين والعرق، والثقافة، والتاريخ المشترك)، بل إنه لا تُتَصوَّر جماعةٌ بلا لغة؛ فهي وسيلة صهر المجتمع وبنائه.

وإذا كان الفرد يُعرِّف هُوِّيَّتَه بوسائل مختلفة تخضع لخصوصية الموقف؛ فقد يُعرِّف المصري نفسه مرة بأنه مصري، وأخرى بأنه عربي، وثالثة بأنه مسلم، ورابعة بأنه من مدينة/ قرية...، وخامسة بأنه من عائلة/ قبيلة... وهو يخضع في كل مرة للموقف الذي يقدم نفسه فيه، وما يحمله هذا الموقف من سياق يشمل الحدث والمخاطبين وطبيعة العلاقة بينهم، وعلى الرغم من اختلاف المواقف والوسائل المستخدمة في تحديد الهُوِّيّة إلا أن اللغة حاضرة بقوة في كل الحالات باختلاف تفصيلاتها، حاضرة من خلال اللهجة/ اللغة التي يقدم نفسه بها، وقد قالوا: (تكلَّمْ حتى نراك)، كما أن اللغة هي الوسيلة الأكثر نجاعة للتواصل، وإن استعان المتحدث ببعض الوسائل الأخرى كالإشارات، إلا أنَّ اللغة تبقى الوسيلة الأساسية للتواصل عمومًا، ولتحديد الهُوِيَّة.

ولكن إذا كان بعض الناس يعتقدون في أن لغة واحدة تعني ثقافة واحدة[1]، وهو ما يعني بالتبعية هُوِيَّة واحدة، فإننا لا نستطيع القول بأن اللغة الواحدة تعني ثقافة واحدة في العصر الحالي، وإن كانت هذه المقولة صادقة على الأمم المنعزلة جغرافيًّا، وإن كانت العولمة تعمل على كسر هذه العزلة، كما يمكن أن تصدق هذه المقولة في الماضي بصورة أكبر؛ فإذا كنا نستطيع أنْ نُمِّيز بين السريانيين والعبرانيين والعرب من خلال اللغة والثقافة، فإن هذا التمييز لا يعني الفصل التام، بل إنَّ التواصل اللغوي بين هذه الشعوب موجود بقوة لاتحاد أصل لغاتها في زمن أقدم وبقاء هذا الأثر بقوة في هذه اللغات، وهنا تأتي وسائل أخرى مساعدة لهذا التمييز بين الهويات المختلفة كالدين والموطن، وهو ما يمكن أن نطبقه على الحالة السابقة للتمييز بين الهُوِّيَّات الثلاث السابقة.

[1] اللغة والثقافة، كلير كارمش، ص ١١٤.

وإذا كانت الدولة الوطنية الحديثة تعمل على مفهوم الهُويَّة الوطنية وتُعَبِّر عن هذا المفهوم باستخدام مصطلح الجنسية، فإنَّ هذا المفهوم لا يعني دائمًا هوية لغوية أو عرقية؛ فكثير من الدول متعددة العرقيات واللغات كالهند والعراق وسوريا، وهنا يكون المُحدِّد اللغوي والعرقي والديني ضمن إطار الدولة الحديثة بصورها المختلفة[1]. ففي العراق نجد الأكراد حيث اللغة الكردية والعرق، والسريان في سوريا حيث اللغة والعرق والدين، وإذا كان الأوربيون قد اعتمدوا "في التعريف بهوياتهم اللغة والمواطنة القومية ومقولات شعبية شائعة، مثل قولهم أمة واحدة= لغة واحدة أكثر من اعتمادهم العرق والجنس"[2]. وهو ما يتماشى مع مقولة الدولة المدنية الحديثة التي تنحي عوامل أخرى من تحديد الهُويَّة، إلا أننا نجد أثرًا للمُقَوِّم الديني والعرقي في الواقع الفعلي، ومن ذلك قضية البوسنة والهرسك، ومقدونيا وكرواتيا، والموقف من قضية اللاجئين السوريين، وقد تكون هذه المواقف أقل تشدُّدًا أحيانًا، لكننا من جانب آخر نجد بعض الأقليات في أوربا تُحَدِّد نفسها باستخدام اللغة؛ فالسيخ في بريطانيا يسعون إلى تعليم اللغة البنجابية أبناءَهم[3] لما تحمله من حمولة ثقافية ودينية خاصة بهم.

وقد يكون العامل الديني ذا أثر بعيد في تحديد الهوية كالقومية اليهودية، إلا أن هذه القومية تلجأ إلى اللغة لتأكيد هذه الهوية[4]، فتعمل–في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين للميلاد- على إحياء العبرية لغة المقدس بديلاً عن أي لغة أخرى كان بإمكانها القيام بوسيلة التواصل الاجتماعي لبناء المجتمع المنتظر.

وإذا كانت دولة المواطنة الحديثة تعمل على صهر الأقليات في نظام جنسيتها، فإن هذه الأقليات -وكذلك المهاجرين من أعراق مختلفة- يعملون على الحفاظ على لغتهم الأصلية، إلا أنهم يعبرون حاجز اللغة من خلال استخدام اللغة السائدة في المجتمع وتغيير الشفرة في أثناء التواصل لبناء عملية اتصالية أكثر نجاعة، وربما لتحديد هُويَّة المتحدِّث. وهنا يبرز مصطلح القومية اللغوية (Linguistic nationism) الذي يعبر عن ارتباط اللغة بمجتمع قومي ما، وهو ما يمكن أن نلاحظه في عمل (لابيه جرجوار) الذي وضع مسحًا شاملاً للهجات الإقليمية في فرنسا عام ١٧٩٠م إلى عام ١٧٩٢م، واستخدم النتائج لوضع خطة لإبادة هذه اللهجات المحلية، وهو ما خضع لكثير من

[1] الجمهورية، الفيدرالية، الكونفيدرالية.
[2] اللغة والثقافة، ص ١١٦.
[3] السابق ١١٦.
[4] إضافة إلى المكان الجغرافي ومقولات التاريخ كما يرونها.

التفسيرات[١]،وقد فُسِّر هذا السلوك بأن الحكومة كانت تهدف إلى الوحدة القومية، وهي وحدة قومية بمفهوم الدولة الحديثة[٢]، وعلى الرغم من كل التداخلات بين المقومات، فإن اللغة ستبقى المقوم الأهم والأكثر أثرًا في تحديد الهوية، وربما كانت حادثة انتحار الأديب الهاييتي إدموند لافورست في عام ١٩١٥م حين ربط معجم لاروس الفرنسي حول رقبته وألقى بنفسه من أعلى جسر فسقط ميتًا، تمثل رمزية لهذه الرابطة في تحديد الهُويَّة.

وتشير بعض الدساتير العربية إلى بعض من هذه المقومات ومنها دستور الإمارات الذي ينص في مادته السادسة على أن "الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية"[٣]. وها هو الدستور اللبناني ينص على الهوية والانتماء فيقول: " لبنان عربي الهوية والانتماء"[٤]، وينص الدستور البحريني على أن "تصون الدولة التراث العربي والإسلامي،وتسهمفيركبالحضارةالإنسانية،وتعملعلىتقويةالروابطبينالبلادالإسلامية،وتحقيقآمالالأمةالعربيةفيالوحدةوالتقدم"[٥].وإذا كانت الحريات مكفولة، فإن ذلك محدَّد بألا يمس أسس الدولة والتي تتمثل في مقومات هويتها الأساسية[٦].

٢- اللغة الرسمية واللغة القومية في الدستور:

٢-١- مفهوم اللغة الرسمية والقومية.

لا شك في أنَّ لمفهوم الدولة الحديثة أثرًا في علم اللغة الاجتماعي، إذ ظهرت مجموعة من المفاهيم والمصطلحات تختص بعلاقة اللغة بالمجتمع والدولة والقوم، ومن ذلك نلاحظ مصطلح اللغة الرسمية (Official language) الذي يمكن أن نعده مشيرًا إلى اللغة التي تجعلها "دولة ما لغتها المعتمدة في السجلات والمحاكم والمدارس[٧]" وتتحد اللغة الرسمية والقومية في

---

[١] اللغة والثقافة، ص ١٢٢، ،

[٢] وهناك تفسيرات أخرى منها ما يعبر عن الصراع الاجتماعي وانتصار البرجوازية الباريسية، وهناك من فسر بأنه كسر للاحتكار الثقافي الديني للكنيسة الكاثوليكية.

[٣] دستور الإمارات، المادة السادسة.
https://www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates_2009.pdf?lang=ar

[٤] الدستور اللبناني، من مقدمة الدستور اللبناني أضيفت بموجب قانون دستوري في (٢١-٩-١٩٩٠م).

[٥] الدستور البحريني، المادة (٦).

[٦] انظر الدستور البحريني، المادة (٢٣).

[٧] معجم المصطلحات اللغوية، رمزي بعلبكي، ٣٤٦، وانظر: معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص٨٥.

المجتمعات أحادية اللغة، ولكن المجتمعات متعددة اللغات قد يكون فيها أكثر من لغة رسمية، ولا تعد إحداها قومية إلا بالنسبة إلى المجموعة القومية داخل المجتمع، وقد تكون اللغة الرسمية أجنبية تختارها الدولة لاعتبارات خاصة مع تعدد اللغات المحلية في المجتمع.

إن مفهوم (اللغة القومية) يتعدد بتعدُّد مفهوم القومية؛ أتعدُّ القومية عنوانًا رسميًّا لدولة ما أم هو عنوان مغاير لها؟ إن الإجابة عن هذا السؤال -باعتماد هوية الدولة- مؤثرة في تحديد العلاقة بين الرسمية والقومية،وتلجأ معاجم المصطلحات -عند تعريف اللغة الرسمية والقومية- إلى ذكر النماذج والأمثلة لحالات كلٍّ منها، لا إلى حصر الخصائص الجوهرية التي تجعل التعريف جامعًا مانعًا؛ لعدم القدرة على الإحاطة بتلك الخصائص الجوهرية التي تجعل كل قوم متميزين عن غيرهم مع اختلاف الحالات والزمان والمكان، وبذلك يصعب الوصول إلى تعريف جامع مانع، ومن ذلك تعريف اللغة القومية (national language) بأنها تلك اللغة التي يستخدمها قوم بعينهم؛ فالتركية هي اللغة القومية للأتراك، والكردية لغة قومية للأكراد[1]. وهناك من يرى أن مصطلحي (اللغة الرسمية والقومية) يشيران إلى مفهوم واحد، وهو تلك اللغة التي تمثل اللسان الأصلي (native tongue) للخطاب الإنساني داخل المجتمع مثل الإنجليزية[2].وربما ينبع الاختلاف السابق من تلك النظرة إلى الحالات التي تتوحد فيها اللغة الوطنية داخل مجتمع دولة ما، فلا تشاركها قومية أخرى ولا لغة أخرى، وهي نظرة مثالية في عالم اليوم، أو أنها في أحسن الحالات لا تتناسب مع الحالة العربية التي تتداخل فيها القوميات العرقية واللغات داخل المجتمع الواحد بل الدولة الواحدة.

ومن العجيب أنّ تحديد مصطلح اللغة الرسمية كان هاجسًا في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م، فقد حدَّد نطاق المصطلح بتحديد حالات ومجالات الاستخدام الرسمي للغة، يقول الدستور في الرقم (ثانيًا) من مادته الرابعة: "يُحدَّدُ نطاقًا لمصطلح لغة رسمية،وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة[3]بقوانين تشمل:

إصدار الجريدة الرسمية باللغتين[4].

بالتكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية، بأيمن اللغتين.

---

[1] معجم المصطلحات، رمزي البعلبكي، ص ٣٢٥.

[2] Dictionary Language and Linguistics,R.R.K Hartmann, p, 149

[3] يقصد هذه المادة المقتبسة (ثانيًا من المادة الرابعة في الدستور العراقي ٢٠٠٥م)

[4] يقصد اللغتين العربية والكردية.

جاء لاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما.

د فتح مدارس باللغتين وفقا للضوابط التربوية .

هـ أية مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثلا الأوارق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع"[1].

والتحديد السابق للحالات الرسمية للاستخدام اللغوي يساعد اللغوي على تحديد المصطلح كما فهمه المُشرِّعُ القانوني واضعُ الدستور، فيمكننا القول: إن اللغة الرسمية هي لغة الوثائق الرسمية سواء أكانت وثائق مكتوبة كالجريدة الرسمية وجوازات السفر والأوراق النقدية ولوائح ومحاضر المحاكم والشرطة والمؤتمرات الرسمية، أو منطوقة في المجالات والمجالس الرسمية والمحاكم ودور الشرطة.

ويعتمد التعريف الذي اقترحناه في الفقرة السابقة على ذكر النماذج والأمثلة لمحاولة تحديد المفهوم اعتمادًا على ما قدمه الدستور العراقي، وهي الوسيلة التعريفة نفسها التي لجأ إليها د/ محمد علي الخولي ود/ رمزي البعلبكي، إذ حددًا مجالات استخدام اللغة ليصفاها بالرسمية.

ويثير هذا النقاش مسألة الدولة الوطنية والقومية العربية، وهو الحوار السياسي اللغوي، فالحديث عن الحالة القومية ربما يحمل إلغاءً لحالات التعدد، وهو أمر مغاير لواقع بعضٍ من الدول الوطنية التي تضم تعددات قومية ولغوية كالعراق وسوريا والمغرب، في حين تشهد دول أخرى تقاربًا في المشهد اللغوي والقومي كالسعودية مثلاً[2]. كما تثير الدولة الحديثة مشكلات أخرى مثل مشكلة الجنسية القومية واللغوية. ولا شك في أن توحد القومية واللغة أو تعددها داخل الدولة مؤثرة في التخطيط اللغوي إضافة إلى العوامل الدينية والحضارية، ولكن إلى أي حد يظهر هذا الأمر في دساتير الدول؟

٢-٢- موقف الدساتير من اللغة الرسمية.

لقد أثبتت التجارب السياسية المعاصرة إمكانية تعايش مجموعات لغوية في سلام اجتماعي، خاصة وأن المواطنة المعاصرة –أو التي تتطلع إليها البشرية بصورة مثالية- لا تعمل على إدماج قسري للأقليات، كما لا تعمل على

---

[1] http://www.hamoudi.org/images/dostor.pdf
المادة الرابعة من الباب الأول: (المبادئ الأساسية)

[2] بغض النظر عن بعض التنوعات التي لا تصل لمرحلة القوميات في أصول بعض أبناء المجتمع السعودي.

تهميش الأقليات، وترى الدساتير الليبرالية في التنوع اللغوي تعبيرًا مشروعًا عن الهويات المختلفة التي تتعايش في المجتمع[1]. إن نموذج دستور جنوب إفريقيا الحديث يقدم مثالًا لهذا التعدد اللغوي[2]، ويبرز الدستور مكانة اللغات الرسمية؛ إذ وردت في الفصل الأول (أحكام التأسيس) الذي ضم ستة عناوين فرعية هي: ١- جمهورية جنوب أفريقيا. ٢- سيادة الدستور. ٣. المواطنة. ٤. النشيد الوطني. ٥. العلم الوطني. ٦. اللغات.

وجاءت الفقرات الخاصة باللغة كالآتي: "6- اللغات:

١.اللغات الرسمية للجمهورية هي:سيبيدي ، وسيسوثو ، وسيتسوانا، وسيسواتي ، وتشيفيندا، وإكسيتسونجا وأفريكانس، والإنجليزية، وندبيلي ،وإكسهوزا، وزولو.

٢.إدراكًا من التراجع استخدام اللغات الأصلية لشعبنا وتراجع وضعها تدريجيًا تتخذ الدولة إجراءات عملية وإيجابية لتحسين وضع هذه اللغات والنهوض باستخدامها.

٣.أ. يجوز للحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم استخدام أية لغة رسمية لأغراض الحكم على أن تضع في الاعتبار العادات المرعية والنواحي العملية والنفقات والظروف الإقليمية والموازنة بين احتياجات وأولويات الشعب ككل أو في الإقليم المعني؛في حين تستخدم الحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم لغتين رسميتين على الأقل.

٣.ب.تراعي البلديات العادات المرعية في استخدام اللغة ورغبات السكان المحليين.

٤. تنظم الحكومة الوطنية وحكومات الأقاليم وتراقب، من خلال التدابير التشريعية وغيرها من التدابير، استخدام اللغات الرسمية ودون المساس بأحكام الفقرة(2) ،تكون لكل اللغات الرسمية مكانة واحدة وتعامل على قدم المساواة.

٥. يتولى مجلس لغة لكل جنوب أفريقيا، يُنشا بقانون وطني ما يلي:

أ .توفير وتعزيز الظروف المناسبة لاستخدام وتطوير:

١) كل اللغات الرسمية. ٢)لغات الكولي وناما وسان. ٣) لغة الإشارة.

---

[1] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، أحمد عزوز، ص٣٦.

[2] صدقت المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا على الدستور في (٤-١٢-١٩٩٦م)، وبدأ العمل به في (٤-٢-١٩٩٧م).

ب .تعزيز وضمان واحترام

١)كل اللغات الشائع استخدامها من جانب الجماعات في جنوب أفريقيا ،بما في ذلك: الألمانية واليونانية والجوجاراتية والهندية والبرتغالية ، والتاميلي، والتليج والأوردية .

٢) العربية والعبرية والسنسكريتية وغيرها من اللغات المستخدمة لأغراض دينية في جنوب أفريقيا[١]".

إن قراءة فاحصة للمواد المتعلقة باللغة في دستور جنوب إفريقيا تلاحظ تعدد اللغات بداية من العنوان الفرعي لموضوع اللغة؛ إذ جاء بصيغة الجمع (اللغات)، وليس بصيغة المفرد (اللغة)، ولذلك تعددت اللغات الرسمية إلى (١١) لغة، كما نص الدستور على ضمان المساواة بين هذه اللغات الرسمية، وأن ينشأ مجلسًا للغة يعزز الاهتمام بكل اللغات الرسمية إضافة إلى ثلاث لغات أخرى، وكذلك لغة الإشارة، وهنا يلاحظ محاولة الدستور رعاية واحترام نظام قائم على التعدد اللغوي بله مراعاة لغة الإشارة لذوي الاحتياجات الخاصة، إنه دستور يعمل على بناء وتعزيز روح المواطنة بعد سنين من الفصل العنصري تجاه السود.

وكذلك فإن الدستور يشير إلى احترام اللغات المستخدمة لأسباب دينية ومنها العربية والعبرية والسنسكريتية وهنا إشارة إلى التعدد الديني في المجتمع، ولم يتوقف الدستور عند هذه اللغات الثلاث بل أضاف كلمة (وغيرها) وهو ما يدل على التسامح الديني الذي يرمي إليه دستور جنوب أفريقيا.

ولكن أهذا موقف كل الدساتير المدنية الحديثة؟ ويمكننا أن نصنف موقف الدساتير تجاه اللغة كالآتي[٢]:

٢-٢-١- دساتير لم تنص على لغة رسمية.

ومنها دستور الولايات المتحدة[٣]، وإذا كان الدستور الإيطالي لا ينصّ على لغة رسمية إلا أنه ينصُّفي مادته السادسة من باب الأحكام الأساسية على

---

[1]https://www.constituteproject.org/constitution/South_Africa_2012.pdf?lang=ar

٢ انظر ملحق تصنيف موقف الدساتير العربية من اللغة، الصفحة الخيرة من البحث.

[3]https://www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992.pdf?lang=ar

أن صيانة"الدولة الأقليات اللغوية بواسطة إجراءات مناسبة[1]"، كما ينص –في الباب نفسه في المادة الثالثة- على المساواة بين المواطنين؛ فـ"هم سواء لدى القانون دون تمييز في الجنس أو العرق أو اللغة[2]"، وكذلك لا ينص الدستور الصيني على لغة محددة، لكنه في المادة الثالثة ينص على أن كل القوميات متساوية، ولها حقوق متساوية فلا تمييز ولا اضطهاد، ولها جميعًا الحق في استخدام لغتها وتطويرها[3]. وكذلك يذهب الدستور الألماني إلى عدم ذكر لغة رسمية، ويرفض التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو العرق أو اللغة[4].وكذلك فعل الدستور الياباني[5].

والدستور العربي الوحيد الذي لم ينصَّ على لغة رسمية هو دستور دولة الصومال المنشور في الجريدة الرسمية في (١-٧-١٩٦٠)، لكنه ذكر أن المواطنين سواء أمام القانون ولا تمييز "بسبب العنصر أو الأصل أو المولد أو اللغة أو الدين..."[6]. إن ظروف وضع هذا الدستور بعد الاحتلال الأجنبي الإيطالي والفرنسي والإنجليزي للصومال، ثم مجيء أمريكا لملء الفراغ بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى التعدد العرقي واللغوي، وتأثير دول الجوار، ربما كان ذلك دافعًا إلى استبعاد ذكر المسألة اللغوية في الدستور؛ لما يمكن أن تثيره من إشكالات داخلية، تغذيها بعض دول الجوار كأثيوبيا وكينيا.

---

[1] https://www.constituteproject.org/constitution/Italy_2012.pdf?lang=ar

[٢] السابق ، دستور إيطاليا ص ١

[3] https://sites.google.com/site/maoforarab/constitution

[4] https://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012.pdf?lang=ar
في الفصل الأول من الدستور (الحقوق الأساسية) ينص على المساواة بغض النظر عن الاختلافات ، ومنها اللغوي، وهذا هو النص: "لايجوز تفضيلأواستهجانأيشخصعلىأساسالجنس،أوالنسب،أوالعرق،أواللغة،أوالموطن،أو الأصل،أوالمعتقد،أوالدينأوالأفكارالدينيةأوالسياسية .كمالايجوزاستهجانأيشخصبسبب عجزه". انظر السابق، الدستور الألماني ص ٨.

[5] https://www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946.pdf?lang=ar

[6] http://www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/30285103991.pdf
أوقف العمل بهذا الدستور بقيام ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٩م، لكنه لم يعلن إلغاء هذا الدستور.

٢-٢-٢- دساتير تحدد لغة أو أكثر:

٢-٢-٢-١- اللغة الرسمية هي نفسها القومية أو الوطنية.

ينص الدستور الفرنسي في مادته الثانية من الباب الأول (في السيادة) على أن "لغة الجمهورية هي الفرنسية"[١] ولا يذكر عبارة (اللغة الرسمية أو الوطنية أو القومية)، بل يكتفي بكونها لغة الجمهورية الفرنسية، حيث يبدو الاعتزاز باللغة بصورة بالغة، كذلك فإن الدستور الفرنسي في بابه الرابع عشر (في الدول الناطقة بالفرنسية واتفاقات الشراكة) ينص على أن "تساهم الجمهورية في توطيد التضامن والتعاون بين الدول والشعوب التي تشترك معها في اللغة الفرنسية"[٢]،وهنا يبرز دور اللغة أداة لتشكيل نوع من الرابطة بين أبناء دول مختلفة الأصول والثقافات والدين وبعيدة جغرافيًا، وهو ما يبدو في رابطة الفرانكوفونية، ودول المستعمرات الفرنسية السابقة، وخاصة في أفريقيا.

٢-٢-٢-١-١- دساتير تحدد لغة واحدة. (مصر، ودول الخليج، واليمن، والأردن، وفلسطين، وسوريا، وتونس).

ينص الدستور المصري في مادته الثانية على أن اللغة العربية لغة الدولة الرسمية[٣]، كما ينص النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية في مادته الأولى على اللغة دون ذكر مصطلح وطنية أو قومية أو رسمية؛ إذ قال: "ولغتها هي اللغة العربية"[٤]. ويضيف دستور البحرين كلمة (الرسمية)، ليأتي النص: "ولغتها الرسمية هي اللغة العربية"[٥] وهو ما نص عليه الدستور الأردني" "اللغة العربية لغتها الرسمية"[٦]،وينص الدستور القطري في مادته الأولى على رسمية

---

[1] http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank_mm/arabe/constitution_arabe.pdf الدستور الفرنسي ص ٢

[22] http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank_mm/arabe/constitution_arabe.pdf المادة ٨٧ من الدستور الفرنسي ص ٢٨

[3] الدستور المصري http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

[4] http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=٥٤٢٩٥e٧a٤ المادة الأولى من الباب الأول (الأحكام العامة)

[٥] http://www.alshafafeyabh.org/KingdomLaws/BhcConstitution2002.pdf المادة الثانية من الباب الأول.

[6] http://www.jc.jo/Jps/sites/default/files/Jordan%20Low/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%20%

اللغة العربية بقوله: "ولغتها الرسمية هي اللغة العربية"، وكذلك فعل الدستور الكويتي فالعربية هي اللغة الرسمية للدولة[1]، وينص الدستور الإماراتي على اللغة الرسمية بقوله: "ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية"[2]،وكذلك ينص الدستور العماني على أن "لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية"[3]، وتأتي المادة الثانية من الدستور اليمني لتنص على أن "اللغة العربية لغتها الرسمية"[4]،والأمر نفسه في الدستور السوري (دستور ١٩٧٣م، ودستور ٢٠١٢م)؛ فالمادة الرابعة تنص على أن "اللغة العربية هي اللغة الرسمية"[5]. وكذلك ينص الدستور الفلسطيني فـ"اللغة العربية هي اللغة الرسمية"[6]، وينص الدستور التونسي في مادته الأولى على أن العربية لغة الدولة[7].

٢-٢-١-٢- دساتير تحدد لغة واحدة مع ضمان الحقوق اللغوية لقوميات أخرى.(ليبيا)

ينصُّ الدستور الروسي الفيدرالي في مادته (٦٨) على أن اللغة الروسية هي اللغة الرسمية على كامل أراضي الدولة، لكنه في البند الثاني من المادة ينص على حق الجمهوريات الروسية في تحديد لغاتها الخاصة، وينبغي استخدام

D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%20%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87_0.pdf

[1] http://www.constitutionnet.org/files/constitution_of_kuwait_1962_-_arabic.pdf

المادة الثالثة من الباب الأول

[2] https://www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates_2009.pdf?lang=ar المادة السابعة

[3] https://www.gulfpolicies.com/attachments/category/60/Constitution%20of%20Sultanate%20of%20Oman.pdf

[4] https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001.pdf?lang=ar

[5] نشر الدستور في الجريدة الرسمية عدد (٧) ج (٢) ٢١ محرم ١٤٢٢هـ/ ١٥ أبريل ٢٠٠١م.

https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=ar

[6] http://www.law-dz.net/2014/01/Arab-constitutions.html،
http://www.moi.gov.ps/Download/file_store/81f3e41d-3260-4e4e-81a1-8091c5518c81.pdf

[7] https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar

المادة الأولى ص ٣

هذه اللغات إلى جانب لغة الاتحاد الروسي في الهيئات والمؤسسات الحكومية، كما يضمن في البند الثالث من المادة نفسها لشعوب الاتحاد الحفاظ على لغاتها الأم، وتهيئة الظروف لدراستها وتطويرها، وقبل ذلك في المادة (٢٦) ينص على حق كل فرد في اختيار لغته الأم، ولغة التخاطب والتعليم والعمل الإبداعي[١]. إن مفهوم الاتحاد الفيدرالي وكون المجتمع مكونًا من قوميات مختلفة، لكل منها لغة قومية خاصة به تؤثر بقوة في صوغ الدستور، وإن ظهر جليًا تفضيل اللغة الروسية على بقية اللغات القومية الأخرى؛ فهي اللغة الرسمية على كامل الأراضي الروسية، وتتعامل بها المؤسسات الحكومية في كل الجمهوريات الروسية، وإن كان لها الحق في استخدام اللغة القومية معها. وكذلك فإن الدستور الروسي يضمن للمواطن المساواة وعدم التمييز بناء على الأصل أو اللغة. وكذلك ينصُّ الدستور البرازيلي على أنَّ اللغة البرتغالية هي اللغة الرسمية لجمهورية البرازيل، مع دعمه للغات الهنود السكان الأصليين، فالتعليم يقدم باللغة البرتغالية مع ضمان استعمال السكان الأصليين للغاتهم الأصلية[٢].

في مادته الأولى على أن "اللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي"، كما ينص في مادته السادسة على عدم التمييز بين المواطنين بسبب اللغة[٣].

٢-٢-٢-١-٣- دساتير تحدد لغتين رسميتين أو أكثر.

الدستور الكندي: في جزئه الأول (الميثاق الكندي للحقوق والحريات) ينص على اللغات الرسمية وهي: الإنجليزية والفرنسية فـ"الانجليزية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان لكندا،ولهما حقوق وامتيازات متساوية في استخدامهما في

---

[1] https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar

انظرالمواد ١٩، ٢٦، ٦٨

[2] https://www.constituteproject.org/constitution/Brazil_2014.pdf?lang=ar

انظر المواد ١٣، ٢١٠ ، ٢٣١

[3] https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012.pdf?lang=ar

انظر المادة (١، ٦) من الدستور.

كافة مؤسسات البرلمان والحكومة في كندا[1]"، ويبدو التعدد اللغوي في الدساتير العربية، ويبدو هذا التعدد كالآتي:

٢-٢-٢-١-٣-١- لغة عامة وأخرى تحدّد قانونيًّا (لبنان)

ينص الدستور اللبناني في المادة الحادية عشرة[2] على أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية"، إلا أنه خصَّ اللغة الفرنسية بالذكر؛ إذ قال: "أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون"[3]. ويبدو هنا التأثير الفرنسي في لبنان منذ الانتداب الفرنسي على سوريا وسواحل لبنا ودور فرنسا في ظهور الدولة اللبنانية، وكذلك الامتداد الثقافي والعلمي والتجاري بين لبنان وسواحل شرق المتوسط وفرنسا.

٢-٢-٢-١-٣-٢- لغتان رسميتان. (المغرب وجيبوتي)

ينص الدستور المغربي على لغتين رسميتين هما العربية والأمازيغية، على أن يحدد القانون كيفية إدماج الأمازيغية في مجال التعليم والحياة العامة، وتنشئ الدولة مجلسًا وطنيًا للغات والثقافة المغربية، يعمل على حماية وتنمية اللغتين الرسميتين؛ العربية والأمازيغية. ولا شك أن مسألة اللغة الأمازيغية قد تداولت بقوة في الأوساط الثقافية المغربية، وظهرت كثير من الكتابات حول العدالة اللغوية والمسألة الأمازيغية، وقد استجاب دستور ٢٠١١ لهذه المطالب. كما ينص دستور جيبوتي على لغتين رسميتين هما (العربية والفرنسية)[4]، وهنا يظهر أثر الاحتلال الفرنسي للدولة، فقد استقلت جيبوتي عن فرنسا عام (١٩٧٧م).

٢-٢-٢-١-٣-٣- رسميتان وضمان حقوق القوميات الأخرى (السودان)

يبدو التعدد في اللغة المنصوص عليها في دستور السودانن (دستور ٢٠٠٥م) تحت عنوان اللغة تأتي المادة(٨):

(١) جميع اللغات الأصلية السودانية لغات قومية يجب احترامها وتطويرها وترقيتها.

---

[1] http://www.constitutionnet.org/files/canada_constitution_1987_0.pdf ، ص ٥

[٢] المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩-١١-١٩٤٣

[3] http://www.presidency.gov.lb/Arabic/LebaneseSystem/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf

[4] http://www.law-dz.net/2014/01/Arab-constitutions.html

(٢) العربية هي اللغة القومية الأوسع انتشارًا في السودان.

(٣) تكون العربية ، باعتبارها لغة رئيسية على الصعيد القومي ،والإنجليزية ،اللغتين الرسميتين لأعمال الحكومة القومية ولغتي التدريس في التعليم العالي.

(٤) يجوز لأي هيئة تشريعية دون مستوى الحكم القومي أن تجعل من أي لغة قومية أخرى ،لغة عمل رسمية في نطاقها وذلك إلى جانب اللغتين العربية والإنجليزية.

وإذا كان التعدد العرقي واللغوي في السودان واتساع الرقعة الجغرافية –فيما قبل انفصال الجنوب- له أثر كبير في موقف الدستور السوداني إزاء اللغة. فإن التعدد ذاته إضافة إلى الظروف السياسية في العراق جعلت الدستور العراقي ينص على أن "اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية ،أو بأية لغة أخرى في المؤسسات لتعليمية الخاصة". وتنبع التفصيلات السابقة من إدراك المُشَرِّع أن العراق متعدد الأعراق، وهو ما نص عليه الدستور نفسه في مادته الثانية: "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب"[١]؛ ولذلك يفصل الدستور في المسألة اللغوية التي تمثل حساسية لدى الأعراق المختلفة، لكنه يأتي ليعطي ميزة للغة العربية؛ إذ يخص إقليم كردستان بأن يستخدم اللغتين الرسميتين، لا واحدة فقط؛ فـ"تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين"[٢]؛ إذ ربما يكون هذا التحديد والتقييد لتأكيد أن الفيدرالية لا تعني استقلالاً سياسيًا تامًا لإقليم كردستان فإن الدستور يخص لغات أخرى بأنها رسمية في الأماكن التي يشكل مستخدمو هذه اللغة كثافة سكانية، يقول: "اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية"[٣]، بل إنه يضيف في (خامسًا) أنه "لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام"[٤]. ويبدو هذا التفصيل والتحديد تأثرًا بدستور الهند الذي أقر في ١٩٤٩م، إذ حدد الجزء السابع عشر للحديث عن اللغة الرسمية للاتحاد واللغات الإقليمية أو الرسمية للولايات، ولغة البرلمان والمحكمة الدستورية،

[١] السابق المادة الثالثة.
[٢] السابق (ثالثًا) من المادة الرابعة.
[٣] السابق (رابعًا) من المادة الرابعة.
[٤] السابق (خامسًا) من المادة الرابعة.

ولغات سن القوانين، ولغة التعليم في المرحلة الابتدائية[1]، وقد شغلت اللغة حيزًا كبيرًا في الدستور الهندي لم ير الباحث مثيلًا له فيما اطلع عليه من دساتير؛ وقد يعود هذا للتعدد اللغات المستخدمة في الهند وتعدد القوميات ولكن ألا يمكننا المقارنة بدستوري روسيا والصين؛ فالدولتان ذاتا مساحة كبيرة تضم كثيرًا من القوميات والأعراق والديانات، فإذا كان الدستور الروسي قد وضع لغة واحدة رسمية، مع حق الجمهوريات في اعتبار لغات أخرى رسمية جانب اللغة الروسية[2]، فإن الصين لم ينص دستورها على لغة رسمية، وأطلق حرية القوميات في استخدام لغاتها وتطويرها[3].

٢-٢-٢-١-٤- دساتير تحدد أكثر من لغتين رسميتين. (جزر القمر)

ينص دستور جزر القمر على ثلاث لغات رسمية؛ هي لغة شيكومور والفرنسية والعربية، ويصف الأولى بأنها اللغة الوطنية، ويأتي ذلك في المادة الأولى، تقول: "اللغات الرسمية هي: لغة شيكومور الوطنية واللغة الفرنسية واللغة العربية"[4]. ويعود هذا إلى تعدد الأصول فأصول أغلب السكان أفريقية وعربية، وهناك مواطنون من الكاثوليك تأثروا بالثقافة الفرنسية، وهناك أقليات أخرى كالهندية والصينية، وأغلب السكان من المسلمين، وربما يفسر هذا التعدد العرقي واللغوي والديني إضافة إلى الاحتلال الفرنسي الذي انتهى عام ١٩٧٥م.

٢-٢-٢-٢- اللغة الرسمية مغايرة الوطنية (الجزائر- موريتانيا)

ينصّ الدستور الجزائري على أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية"، وتأتي المادة الثالثة مكرر لتنصَّ على اللغة الأمازيغية؛ إذ يقول: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية، وتعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني"[5].

ويبدو أن التفريق بين الرسمية والوطنية شكليًّا إلا أنه يفتح الباب أمام قوانين تخضع لظروف خاصة قابلة لتقييد اللغة الوطنية في حدود استعمالية أو جغرافية أضيق من اللغة الرسمية (العربية)، كما أنها قابلة لتوسيع مفهوم اللغة

---

[1] https://www.constituteproject.org/constitution/India_2012.pdf?lang=ar

انظر على سبيل المثال الجزء السابع عشر من الدستور ص ١٤٠: ١٤٢.

[2] انظر ص ٢٣ من هذا البحث

[3] انظر ص ٢٠ من هذا البحث

[4] http://www.law-dz.net/2014/01/Arab-constitutions.html

[5] http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/dz018ar.pdf

المادة الثالثة ، والثالثة مكرر من الباب الأول.

الوطنية (الأمازيغية) لتصير صنوًا للعربية الموصوفة بالرسمية الوطنية، كما أن النص على الأمازيغية جاء بكلمة (تمازيغت) لا الأمازيغية، وهي بذلك تشرِّع لأحقية اللغة في الاستخدام الرسمي؛ إذ استخدمت الصيغة الأمازيغية في الدستور.

ويفرق الدستور الموريتاني بين اللغة الوطنية واللغة الرسمية؛ فـ"اللغات الوطنية هي العربية والبولارية والسونتكية والولفية، واللغة الرسمية هي العربية"[1]، وهنا يبدو أن واضع الدستور جعل للعربية مكانًا أعلى من بقية اللغات الوطنية، ويلاحظ أنه نص أولًا على اللغات الوطنية، ثم اختار منها العربية لتكون الرسمية دون سائر اللغات الوطنية الأخرى، ومثل هذا الاختيار يعود إلى تأثير الدين وقومية الأكثرية والثقافة السائدة.

٣- مؤشرات التخطيط اللغوي في الدساتير العربية:

لابد من لغة تستخدم لكتابة الدستور؛ وهذا أمر بدهي، إلا أن اختيار لغة معينة لكتابة الدستور يعد أمرًا طبيعيًا في دساتير دول الخليج والأردن ومصر وأغلب الدول العربية، وعلى الرغم من انه أمر واقع لا خيار فيه أمام واضع الدستور إلا أنه يمثل نوعًا من الاختيار؛ لذلك فهو نوع من التخطيط اللغوي؛ فالميل إلى استخدام لغة ما يمثل عنوانًا لتحديد هوية لغوية ما في أبسط صورها، بل يتعدى ذلك غلى تحديد هوية ثقافية وربما دينية وتاريخية محدَّدة. وفي ظروف اخرى مثل الصومال وجزر القمر فإن اختيار لغة لكتابة الدستور – كالفرنسية في دستور جزر القمر، والأصل الإنجليزي المترجم عنه في الدستور الصومالي[2]- تعد اختيارًا يمثل تحيزًا كما في دستور جزر القمر، أو واقعًا إجباريًّا يعبر عن الظروف الدولية المتحكمة في المنطقة كما في الحالة الصومالية في دستور ٢٠١٢م.

٣-١- تحصين اللغة إزاء التغييرات الدستورية:

تحصن بعض الدساتير بعض المواد الدستورية من التغيير، ويشمل هذا التحصين موادَّ يراها المشرع أساسًا في الهوية والسيادة، وقد نصَّ الدستور الجزائري على عدم جواز تغيير المواد المتعلقة باللغة الرسمية؛ إذ قال: " لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمسَّ: ١- الطابع الجمهوري للدولة. ٢-...٣-...٤-

[1] http://www.law-dz.net/2014/01/Arab-constitutions.html

[٢] انظر للحديث عن اللغة الأصلية التي كتب بها الدستور الصومالي (http://arabic.alshahid.net/publication/monthly-issue/71585)

العربيـة باعتبارهـا اللغـة الوطنيـة والرسـمية"[1]. وقـد ميَّـز الدسـتور الجزائـري العربية عن الأمازيغية في هذه المسألة.

٣-٢- اللغة والمؤسسات السيادية للدولة.

٣-٢-١- القسَم الدستوري: تنص بعض الدساتير على القسم الذي يتعين على رئيس الدولـة، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس البرلمان أداؤه[2]، وترد عبارة القسم باللغة العربية، فالملك في الدستور البحريني يؤدي القسم الملكي: "أقسم بـالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولـة ،وأن أذود عن حريـات الشعب ومصـالحه وأمواله،وأن أصـون استقلال الوطن وسلامة أراضيه"[3]. ويكننا أن نطرح سؤالاً قانونيًا؛ أتُجزئُ ترجمة نصّ القسم بلغة أخرى، أم يجب أن يكون باللغة العربية؟ إن النصَّ على كلمات محدَّدة في أغلب الدساتير العربية دليل على عدم جواز قراءة معنى هذا النص مترجمًا إلى لغة أخرى، ولاشك في أن هذا مثال لتخطيط لغوي دون إشارة من المشرِّع إليه، كما أنه تحديد لهوية لغوية، تعبر بالضرورة عن صورة ما من صور الهويات الثقافية.

٣-٢-٢- الوثائق الرسمية:

يترتب على تحديد اللغة الرسمية في الدستور بعض مظاهر التخطيط اللغوي المقصود، ومنه صور استخدام اللغة الرسمية في وثائق الدولة؛ ولذلك أمثلة متعددة، منها:

إصدار النقود وجوازات السفر والطوابع: ومثال ذلك ما نصَّ عليه الدستور العراقي؛ إذ ينص على أن إصدار هذه الأوراق الرسمية يكون باللغتين الرسميتين (العربية والكردية[4].

الجريدة الرسمية: ينص الدستور العراقي على إصدار الجريدة الرسمية باللغتين الرسميتين؛ العربية والكردية.

المخاطبات والحديث الرسمي: ينص الدستور العراقي على أن لغة "التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء،

---

[1] الدستور الجزائري المادة (١٧٨).

[2] انظر على سبيل المثال دستور الإمارات المادة (٥٢، ٥٧)، ، والدستور السوري ٢٠١٢ المادة (٧)، والدستور اليمني، مادة (١٦٠)، والدستور الأردني، مادة (٤٣، ٨٠). والدستور اللبناني المعدل ١٩٩٠ المادة (٥٠).

[3] الدستور البحريني، المادة (٣٣)، الفقرة (ل).

[4] https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar. انظر المادة (٤).

والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية بأي من اللغتين (العربية والكردية)"، كما يُعترف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين"[١].

٣-٢-٣- شروط شغل وظيفة سيادية:

من صور التخطيط اللغوية المقصودة التي تعبر عن ظروف اجتماعية تعليمية خاصة ببعض الدول العربية بعض شروط عضوية المجالس الرئاسية أو النيابية، ومثال ذلك:

عضوية المجالس الرئاسية:ومثاله ما يشترطه الدستور الإماراتي في عضو المجلس الاتحادي من "أن يكون لديه إلمام كاف بالقراءة والكتابة"[٢].

عضوية المجالس النيابية: يجعل الدستور القطري إجادة اللغة العربية قراءة وكتابة شرطًا في عضو مجلس الشورى[٣]، وكذلك فعل الدستور الكويتي فإجادة اللغة قراءة وكتابة شرطٌ في عضوية مجلس الأمة[٤]. ويشترط الدستور البحريني في عضو مجلس النواب "أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها"[٥]. وهذه الشروط وإن عبرت عن ظروف علمية خاصة بظاهرة التعليم الحديث، ومحاربة الأمية، إلا أنها شرط سياسي أيضًا يضمن اطلاعاً وثقافة مقبولة فيمن يتصدر المشهد السياسي والاجتماعي في هذه المجالس.

٣-٢-٤- المجالس المتخصصة:

ينص الدستور المصري على أن الأزهر "يتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم[٦]"، وبذلك يعطي الدستور المصري مؤسسة الأزهر ولايةً للتخطيط للغة الرسمية ونشرها في العالم أجمع، ولكن يبدو النظر إلى اللغة الرسمية بوصفها لغة الدين،وعلى الرغم من الأهمية القصوى والأولوية لعلاقة العربية بالدين، إلا أن هذا القصر قد يشعر بتقليص دور العربية (اللغة الرسمية) في مجال العلوم والثقافة والإبداع والمجتمع ككل.

---

[1] https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar.(٤) الدستور العراقي، المادة

[٢] دستور الإمارات مادة (٧٠).

[3] http://faolex.fao.org/docs/pdf/qat128746.pdf,http://www.law-dz.net/2014/01/Arab-constitutions.html
انظر المواد (١، ٣٥، ٨٠) من الدستور القطري.

[٤] المادة (٨٢) ضمن الفصل الثالث (السلطة االتشريعية)، تحت الباب الرابع (السلطات) ص ٧، الدستور الكويتي.

[٥] الدستور البحريني،، المادة (٥٧)، فقرة (ج).

[٦] الدستور المصري مادة (٧).

وينص الدستور المغربي على إنشاء مجلس خاص تكون مهاماته التخطيط اللغوي، "مجلس وطني للغات والثقافة المغربية مهمته –على وجه الخصوص- حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثًا أصيلاً وإبداعًا معاصرًا""[1].

٣-٣- اللغة والتعليم.

تحدِّد بعض الدساتير لغة التعليم، ومن ذلك الدستور العراقي الذي ينص على فتح المدارس باللغتين الرسميتين وفق الضوابط التربوية،.كما يهتم بتحديد لغة التعليم، وحق المواطن في التعلم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية، لكنه يضيف إلى هذه اللغات أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة[2]، فهو يحترز ليجيز استخدام اللغات الأجنبية في التعليم. وفي المادة (٥٣) ينص على الحق في التعليم، وأنه إجباري في المرحلة الأساسية، وأن الدولة تنظم المنظومة التعليمية، ولكنه لا ينص على لغة محددة للتعليم[3].

وتنص بعض الدساتير على أن التعليم إلزامي لكنها لا تتحد لغته؛ ومنها دستور البحرين؛ فالتعليم إلزاميٌ لكنه لم يحدد لغة التعليم[4]. والدستور اليمني ينص في مادته (٥٤) على الحق في التعليم، وأنه إلزامي في مرحلته الأساسية، ولكنه لا يحدد لغة التعليم[5]، وكذلك الدستور الإماراتي[6]، واليمني[7]، والأردني[8] والصومالي[9]. وهناك بعض الدساتير تنصُّ على إشراف الدولة على التعليم، على أن ينظم القانون المسائل التفصيلية لهذا الإشراف[10].

---

[1] الدستور المغربي ٢٠١١، الباب الأول أحكام عامة، الفصل الخامس. كما ينص الفصل (١٦٨) على تكوين مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وهو هيئة استشارية للسياسات العمومية التي تخص هذا المجال، ولا شك قد يدخل فيها بعض المسائل التي تتعلق باللغة.

[2] انظر https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar المادة (٤)، ويقصد باللغتين اللغة العربية والكوردية (كتبت الكوردية بالواو كما وردت بنص الدستور).

[3] السابق المادة (٥٣) من الفصل الرابع (الحقوق والحريات) الدستور العراقي.

[4] انظر الباب الثاني المادة السابعة فقرة (أ) من الدستور البحريني

[5] https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001.pdf?lang=ar المادة (٥٤)

[6] انظر الدستور الإماراتي المادة (١٧)

[7] الدستور اليمني وتعديلاته إلى ٢٠٠١، مادة (٥٤).

[8] الدستور الأردني، مادة (٢٠)

[9] الدستور الصومالي سنة ١٩٦٠م، وأوقف العلمل به عام ١٩٦٩م.، ولكن لم يعلن إلغاؤه، المادة (٣٥) http://www.e-

٣-٣-١- التعليم والجماعات.

تشير بعض الدساتير إلى أحقية الجماعات العرقية أو الدينية في تأسيس مدارس خاصة بها على ألا تخل بالقواعد العامة للدولة، ومثال ذلك الدستور الأردني الذي ينص على أحقية الجماعات في تأسيس مدارسها وتعليم أفرادها، على أن تخضع للقانون والرقابة الحكومية في برامجها[٢]. وهو ما يؤكد عليه الدستور البحريني[٣]، وهو ما يعبر عن انفتاح الدولة على جاليات مقيمة لأغراض مختلفة كالعمل، وهو ما يمكن أن نلاحظه في بلدان الخليج العربي.

٣-٣-٢- تعليم العربية:

ينص الدستور المصري على أن "اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص[٤]"، والعبارة السابقة تجيز أن يكون التعليم بلغة أخرى غير العربية إلا أن العربية مادة أساسية كغيرها من المواد، وهو ما يفتح الباب أمام تدريس العلوم بلغات أجنبية، وهو أمر شائع.

أما الدستور التونسي فيعمل "على ترسيخ العربية ودعمها وتعميم استخدامها"[٥]، والعبارة تدل على أن اللغة في حاجة إلى دعم في مواجهة لغة أجنبية أخرى (الفرنسية).كما ينص الدستور العراقي على حق العراقيين في تعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة، ويضمن العراقي الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والاشوريين، وسائر المكونات الاخرى، وينظم

---

lawyerassistance.com/LegislationsPDF/DiverseLegislations/SomalianConstitutionAr.pdf

اعتمدت هذه النسخة من الدستور؛ إذ لم أستطع الوصول إلى مشروع دستور ٢٠١٢، ولكنني اطلعت على تحليل قانوني له، يوضح أن هذا الدستور نصَّ على لغات رسمية وليست لغة واحدة، وأنه قد كتب باللهجة الصومالية الأوسع انتشارًا (محاتيري) . انظر http://democraticac.de/?p=17475

[١] انظر على سبيل المثال دسنور سوريا ٢٠١٢ المادة (٢٩).

[٢] الدستور الأردني، المادة (١٩).

[٣] الدستور البحريني المادة (٧).

[٤] الدستور المصري، ٢٠١٤م (٢٤).

[5] https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar

ذلك بقانون[1]، وهذه النصوص تعبر عن تأثير التعدد العرقي والديني للعراق إضافة إلى ظروفه السياسية ما بعد ٢٠٠٣م.

٣-٣-٣- محو الأمية:

تمثل الأمية إحدى العوائق الكبرى لعمليات التنمية وبناء الدولة الحديثة؛ ومن هنا تنص بعض الدساتير على مكافحة الأمية مثل النظام الأساسي السعودي الذي يلتزم بمكافحة الأمية[2]. وهو ما ينص عليه الدستور المصري الذي يلزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار[3].

٣-٤- اللغة والثقافة.

تشير بعض الدساتير إلى دور الدولة في رعاية العلوم والثقافة والآداب وصيانة التراث الإسلامي والعربي[4] وهناك دساتير تؤكد على رعاية الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجيع البحث العلمي، وتأتي العبارات عامة لاتخصص نوعًا ما من الآداب أو الفنون أو التراث[5]، وهو ما تميل إليه الدساتير عمومًا إلا متى أرادت أن تؤكد على خصوصية ثقافية محددة كما هو واضح في النظام السعودي، وهنا تؤكد دساتير أخرى على حرية الإبداع والنشر في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي[6].

٣-٥- في الحقوق اللغوية واحترام التعدد اللغوي (الأقليات اللغوية)

٣-٥-١- عدم التمييز بين المواطنين بسبب اللغة.

تعمل الدساتير الحديثة على دعم مبدأ المواطنة، وتعد محاربة التمييز بكل صوره دعمًا لانتماء المواطن للدولة الحديثة التي تعمل -وفق ميثاق اجتماعي ينظمه الدستور- على تقوية روح الانتماء الاجتماعي للدولة، ويبرز مبدأ محاربة التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو اللون أو اللغة، ومثال ذلك الدستور المصري الذي ينصُّ على أن المواطنين سواء أمام القانون ولا تمييز بينهم بسبب الدين أو...، أو اللغة[7].وينص الدستور الأردني على عدم

---

[1] انظر https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar.(المادة (٤، ١٢٥

[2] النظام الأساسي السعودي المادة (٣٠).

[3] الدستور المصري مادة (٢٥).

[4] النظام الأساسي السعودي، المادة (٢٩).

[5] على سبيل المثال الدستور البحريني، المادة (٧).

[6] انظر على سبيل المثال الدستور المغربي (٢٠١١)، الفصل (٢٥، ٢٦)، الباب الثاني.

[7] الدستور المصري مادة (٥٣)

التمييز بين الأردنيين وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين[1]، وكذلك نص الدستور الليبي على عدم التمييز بين المواطنين بسبب اللغة[2]. أما الدستور السوداني فإنه ينصُّ على ألا يجوز التمييز ضد استعمال أيمن اللغتين العربية أو الإنجليزية في أي مستوى من مستويات الحكم أوفي أي مرحلة من مراحل التعليم"[3]، وينسجم مع هذا التعدد اللغوي في الدستور السوداني أن ينص الدستور في أكثر من مادة على عدم التمييز بين الناس بسبب اللغة[4].

أما الدستور القطري فيقرّ عدم التمييز بين الناس بسبب اللغة[5]، وكذلك نص الدستور الكويتي على عدم التمييز بين الناس بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين[6]. ويمكننا ملاحظة استخدام كلمة الناس وليس المواطنين، وهو ما يدل على عمومية الاستخدام، كما يعبر عن منطقة الخليج التي يفد إليها الفنيون والعمال من جنسيات مختلفة للعمل والتجارة، كما أننا نستطيع أن نلمح قراءة ضمنية لاستخدام كلمة (الناس) ألا وهي كون مواطني هذه الدول متجانسين لغويًّا إلى حدٍّ بعيد، فلا تعدد لغوي لمواطني هذه الدولة، بل إن الاختلاف اللهجي محدود إلى درجة بعيدة أيضًا.

٣-٥-٢- احترام الأقليات اللغوية.

وهو ما يظهر في الدستور العراقي[7] والدستور الليبي الذي يقول: "اللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي[8]". وبذلك يعمل الدستور على دعم روح المواطنة في إطار مشروع إنشاء الدولة الحديثة بعد الثورة

ويتقدم الدستور المغربي محاولاً دعم اللغات الرسمية التي تعبر عن مكونات المجتمع، ولا يتوقف عند ذلك بل يحاول التواصل مع الثقافات واللغات الأكثر انتشارًا في العالم؛ إذ تسهر الدولة على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، كما تعمل على تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم فهي وسائل تواصل وتفاعل مع مجتمع المعرفة[9].

---

[1] الدستور الأردني المادة ٦-١

[2] الدستور الليبي المادة (٦).

[3] http://moj.gov.sd/constitution.php

[4] السابق المادة (٣١، ١٨٥)

[5] http://faolex.fao.org/docs/pdf/qat128746.pdf, , http://www.law-dz.net/2014/01/Arab-constitutions.html

انظر المواد (١، ٣٥، ٨٠) من الدستور القطري.

[6] المادة (٢٩) من الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة)، الدستور الكويتي.

[7] الدستور العراقي مادة (٤).

[8] الدستور الليبي لسنة ٢٠١٢م، مادة (١).

[9] http://www.ism.ma/basic/web/ARABE/Textesdeloiarabe/DocConst.pdf

انظر الفصل الخامس من الباب الأول الأحكام العامة، الدستور المغربي.

الخاتمة

إن القراءة السابقة لوضع اللغة الرسمية في الدستور قُصِد به - أساسًا- الدستور في البلاد العربية، لكنه استأنس بمجموعة من دساتير الدول غير العربية ، وقد ناقش البحث ثلاث قضايا أساسية وهي:

١- الدستور والهوية: وناقش مفهوم الهوية وتعرف مقوماتها، وكانت اللغة واحدة من أهم هذه المقومات.
٢- اللغة الرسمية في الدستور: وناقش البحث مصطلح الرسمية وحاول التفريق بينه وبين القومية، وفصَّل في موقف الدساتير العربية من اللغة الرسمية؛ فبعضها حدَّد لغة واحدة، وبعضها حدَّد أكثر من لغة، وظهر جليًّا أثر الظروف الاجتماعية المختلفة في بناء الدستور وموقفه من اللغة الرسمية.
٣- مؤشرات التخطيط اللغوي في الدساتير العربية: وناقش اختيار اللغة وتحصينها من التغيير، وكونها شرطًا لشغل وظائف معينة في الدولة، واللغة والتعليم، واللغة والثقافة، والحقوق اللغوية.

وقد وجد البحث أن الدساتير العربية حددت لغة رسمية أو أثر باستثناء الدستور الصومالي لسنة ١٩٦٠م ويعبر دستور كل دولة عربية عن ظروفه الخاصة إزاء اللغة؛ فهناك من ينص على لغة رسمية واحدة كدول الخليج والأردن ومصر وتونس، وهناك من ينص على أكثر من لغة مثل العراق والسودان والجزائر والمغرب وجزر القمر. وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى تعدد اللغات؛ فمنها تعدد القوميات والأعراق كما في العراق والمغرب، وتأثير اللغة الأجنبية كالسودان وجزر القمر.

وتنصُّ بعض الدساتير العربية على تمكين اللغة/ اللغات الرسمية والتخطيط لذلك، وقد ظهرت مجموعة من مؤشرات التخطيط في الدساتير العربية، وهذه المؤشرات في حاجة إلى بحث مستقل لدراسة تأثيرها في قوانين تلك الدول، وأثرها في واقع المجتمع لغويًّا في مؤسسات الدولة والإعلام والتعليم، وغيره من مظاهر الاستخدام الفعلي والتطبيقي لهذه المؤشرات.

وإذا كانت مكانة اللغة في الدستور أمر هام جدًّا؛ فهو محدِّد لهوية الدولة ومؤطِّر لسياساتها، ومؤشر للتخطيط، فإن الأمر يجب ألا يتوقف عند هذا الحدِّ؛ بالنصِّ في الدستور، وصوغ القوانين، بل يجب أن يتعداه إلى التطبيق العملي الواقعي؛ لتنزل القوانين في صورة عملية؛ فالدستور الأمريكي –مثلاً- لا ينصُّ على لغة رسمية، إلا أنَّ الحصول على إقامة في الولايات المتحدة يحتاج إلى اجتياز اختبار لغويٍّ، إن التطبيق العملي لقوانين أو لوائح لم يشر إليها الدستور، أمر هام في مسيرة التخطيط اللغوي لمسألة اللغة في المجتمع.

المراجع العربية

- أعمال الملتقى الوطني حول التخطيط اللغوي، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٢م.
- سياسة جديدة للهوية، المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، بيكو باريك، ترجمة: حسن محمد فتحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥م.
- السياسة اللغوية المفهوم والآلية، بلال دربال، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد (١٠) ٢٠١٤م.
- السياسة اللغوية وتعلم اللغة، جيمس.أ.طوليفسن، ترجمة: محمد الخطابي، علامات ع١٧، ٢٠٠٤م، المغرب.
- العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسي، أحمد عزوز ومحمد خاين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٤م.
- في الأمن اللغوي، صالح بلعيد، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١٠م.
- اللغة والبرلماني، إشراف صالح بلعيد، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٥م.
- اللغة والثقافة، كلير كرامش، ترجمة: أحمد الشيمي، وزارة الثقافة، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٠م.
- اللغة والهوية في الوطن العربي إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، مجموعة من المؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٣م.
- اللغة والهوية في الوطن العربي إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، مجموعة من المؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٣م.
- اللغة والهوية قومية- إثنية- دينية، جون جوزيف، ترجمة: عبد النور الخرافي، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٣٤٢)، اغسطس ٢٠٠٧م، الكويت.
- معجم المصطلحات اللغوية، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- الهوية، حسن حنفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م.
- الهوية العربية والأمن اللغوي دراسة ووثائق، عبد السلام المسدي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠١٤م.

المراجع الأجنبية:

- Dictionary Language and Linguistics,R.R.K Hartmann

مواقع الإنترنت

- http://moj.gov.sd/constitution.php
- http://www.alshafafeyabh.org/KingdomLaws/BhcConstitution2002.pdf
- http://www.constitutionnet.org/files/canada_constitution_1987_0.pdf
- http://www.constitutionnet.org/files/constitution_of_kuwait_1962_-_arabic.pdf
- http://www.ism.ma/basic/web/ARABE/Textesdeloiarabe/DocConst.pdf
- http://www.law-dz.net/2014/01/Arab-constitutions.html
- http://www.moi.gov.ps/Download/file_store/81f3e41d-3260-4e4e-81a1-8091c5518c81.pdf.
- http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=٥٤٢٩٥e٧a٤
- http://www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/30285103991.pdf
- http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/dz018ar.pdf
- https://sites.google.com/site/maoforarab/constitution
- https://www.constituteproject.org/constitution.
- https://www.constituteproject.org/constitution/Brazil_2014.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012.pdf?lang=ar

- https://www.constituteproject.org/constitution/India_2012.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/Italy_2012.pdf?lang=ar.
- https://www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946.pdf?lang=ar.
- https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2012.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/South_Africa_2012.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates_2009.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992.pdf?lang=ar
- https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001.pdf?lang=ar.
- https://www.gulfpolicies.com/attachments/category/60/Constitution%20of%20Sultanate%20of%20Oman.pdf.
- http://www.law-dz.net/2014/01/Arab-constitutions.html.

ملحق: تصنيف موقف الدساتير العربية من اللغة :